الأمم المتحدة
S/2017/191
مجلس الأمن
Distr.: General
6 March 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح في السودان

موجز

هذا التقرير، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) وقراراته اللاحقة بشأن الأطفال والتراع المسلح، هو خامس تقرير للأمين العام يقدم إلى مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح بشأن الأطفال والتراع المسلح في السودان، وهو أول تقرير يقدم بهذا الشأن منذ انفصال جنوب السودان في تموز/يوليه ٢٠١١. ويغطي التقرير الفترة من ١ آذار/مارس ٢٠١١ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ويركز على اتجاهات وأنماط الفئات الست للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، ويتضمن معلومات عن الجناة والسياق الذي حدثت فيه هذه الانتهاكات. كما يستعرض التقرير التقدم الذي أحرزته جميع أطراف التراع بشأن الحوار وخطط العمل والالتزامات الأخرى المتعلقة بحماية الأطفال.

ويتضمن التقرير مجموعة من التوصيات التي ترمي إلى إنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وتعزيز حمايتهم.

240317 170317 17-03645 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – يغطي هذا التقرير، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) وقراراته اللاحقة، الفترة من ١ آذار/مارس ٢٠١١ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وهو خامس تقرير عن الأطفال والتراع المسلح في السودان يقدم إلى مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح وأول تقرير يقدم بهذا الشأن منذ انفصال جنوب السودان في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١. ويركز التقرير على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، وعلى التقدم المحرز في إنهاء هذه الانتهاكات، ويأتي تقديمه في إطار متابعة التوصيات الواردة في التقرير السابق (S/2011/413) وفي استنتاجات الفريق العامل (S/AC.51/2012/1). وقد أُدرجت في مرفقات تقريري السنوي عن الأطفال والتراع المسلح (S/2016/360) قوات الأمن الحكومية، والميليشيات الموالية للحكومة، وحركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي، وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، باعتبارها أطرافا منخرطة في تجنيد الأطفال واستخدامهم. ورُفعت من المرفقات جماعات مسلحة أخرى توقف نشاطها. فقد رُفع جيش تحرير السودان/فصيل الإرادة الحرة، وحركة العدل والمساواة/جناح السلام، وجيش تحرير السودان – جناح السلام، في عام ٢٠١٣، ورُفع جيش تحرير السودان – القيادة التاريخية، وجيش تحرير السودان – جناح الأم (أبو القاسم)، وجيش تحرير السودان – فصيل الوحدة، في عام ٢٠١٤.

٢ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة توثيق الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال من جانب جميع أطراف التراع، بما فيها قوات الأمن الحكومية، ممثلةً في القوات المسلحة السودانية، والشرطة، والشرطة الاحتياطية المركزية، وقوات الدفاع الشعبي، وحرس الحدود، وقوات الدعم السريع، والميليشيات المنتسبة إلى الحكومة. وفي بداية الفترة المشمولة بالتقرير، نُسبت معظم الانتهاكات الموثقة إلى الشرطة الاحتياطية المركزية وقوات الدفاع الشعبي. ومنذ عام ٢٠١٤ فصاعدا، أصبحت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع مرتكبَتَي معظم الانتهاكات الموثقة. كما وُثقت انتهاكات للجماعات المسلحة التي ظلت نشطة، وهي حركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وجيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي، والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. وتجدر الإشارة إلى أنه اعتبارا من النصف الثاني من عام ٢٠١٥، لم تعد حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي ناشطين عسكريا في دارفور.

٣ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجهت فرقة العمل القطرية قيودا كبيرة في رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال والإبلاغ عنها بشكل فعال بسبب عدم إمكانية الوصول إلى المناطق المتضررة من التراع نظرا لانعدام الأمن واستمرار الأعمال القتالية والقيود التي تفرضها الحكومة وبعض الجماعات المسلحة.

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية

٤ – شهدت الفترة قيد الاستعراض عدة تطورات هامة، منها نشوب النزاع المسلح في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق وظهور جماعة مسلحة جديدة خلاله، هي الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، وعدم التوصل إلى حل لوضع منطقة أبيي مما أجج التوترات، ونشأة قوات الدعم السريع في عام ٢٠١٣، وإطلاق الحكومة عملية الصيف الحاسم في عام ٢٠١٤ بهدف القضاء على كل جماعات المعارضة المسلحة في السودان. وكان لهذه التطورات تأثير على الأطفال وأسفرت عن انتهاكات جسيمة ضدهم. ووفقا لإحصاءات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كان عدد النازحين داخليا في السودان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ يصل إلى ٣,٢ مليون نازح، منهم ٢,٦ مليون في دارفور. وكانت نسبة الأطفال بين النازحين داخليا في دارفور تبلغ ٦٠ في المائة.

٥ – ورغم المحاولات الرامية إلى حل المسائل المعلقة في اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ بحلول موعد انفصال جنوب السودان، فقد ظلت عدة مسائل دون حل، بما في ذلك ترسيم الحدود والوضع النهائي لمنطقة أبيي. وكانت حدة التوترات بين السودان وجنوب السودان مرتفعة في ٢٠١١ في أعقاب انفصال جنوب السودان.

٦ – ففي تلك الفترة، وقعت اشتباكات بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان عبر الحدود الجديدة غير المحددة بصورة جيدة. وكثيرا ما كان يبلَغ عن حدوث أنشطة عسكرية عبر الحدود مع اتهام كل بلد البلدَ الآخر بإيواء جماعات معارضة له. وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، اتفق البلدان على وقف دعم الجماعات المسلحة الناشطة على أراضي البلد الآخر. غير أن الأنشطة العابرة للحدود استمرت وارتكب طرفا النزاع، السودان وجنوب السودان، انتهاكات جسيمة بحق الأطفال.

٧ – وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، عاودت الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، التي كانت في بادئ الأمر حزبا سياسيا معارضا أنشأته الكوادر الشمالية للحركة الشعبية لتحرير السودان الموجودة في جنوب السودان، وحظرته الحكومة، عاودت الظهورَ كجماعة مسلحة ناشطة في جبال النوبة وجنوب ولاية النيل الأزرق. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، شكلت الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وجماعات مسلحة في دارفور (حركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وجيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي) تحالفا يعرف بالجبهة الثورية السودانية، بهدف تدعيم قوتها في مواجهة حكومة السودان.

٨ – وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، وفي سياق التحضير لإطلاق عملية الصيف الحاسم، أنشأت الحكومة قوات الدعم السريع، وهي قوة فرعية تتألف من أفراد معظمهم من قبيلة الرزيقات وكان كثيرون منهم ينتمون إلى حرس الحدود وبدرجة أقل إلى الشرطة الاحتياطية المركزية. وكان لقوات الدعم السريع دور متزايد في العمليات المنفذة ضد الجماعات المسلحة

وأفيد أنها ارتكبت انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني[1]. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أصبحت قوات الدعم السريع، التي كانت تعمل تحت قيادة جهاز الأمن والمخابرات الوطني، جزءا من القوات الحكومية النظامية من خلال إدخال تعديل على الدستور. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، أصبحت قوات الدعم السريع خاضعة لقيادة رئاسة الجمهورية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أقر البرلمان قانون قوات الدعم السريع الذي أدمجها في القوات المسلحة السودانية.

٩ - وكان إطلاق عملية الصيف الحاسم في نهاية عام ٢٠١٣ نقطة تحول في الفترة المشمولة بالاستعراض. فقد شنت القوات المسلحة السودانية، مدعومة بقوات الدعم السريع، مجموعة من الهجمات الجوية والبرية، اشتدت بسببها كثافة المواجهات المسلحة بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة. وأسفرت العملية عن زيادة الإصابات بين المدنيين ونزوح السكان، وتزامنت مع زيادة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال. وبحلول عام ٢٠١٦، كانت القوات الحكومة قد استعادت السيطرة على عدد من المناطق التي كانت في حوزة الجماعات المسلحة، ولا سيما في دارفور.

ولاية جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق ومنطقة أبيي

١٠ - في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠١١، اندلع نزاع مسلح في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق (يطلق عليهما أيضا اسم ''المنطقتان'')، وهو نزاع أججه عدم حل مسائل تتصل باتفاق السلام الشامل والانتخابات المتنازع عليها لشغل منصب والي ولاية جنوب كردفان. وظل متعذرا على الأمم المتحدة دخول مناطق كبيرة في ''المنطقتين''، وخاصة تلك التي كانت تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال. وجرت عدة جولات من المفاوضات بين هذه الجماعة والحكومة طيلة الفترة المشمولة بالتقرير، ولكنها لم تسفر عن أي نتائج ملموسة. وتزامنت فترات الجمود السياسي مع اشتداد كثافة النزاع المحتدم على الأرض. وكانت المحادثات معلقة وقت كتابة هذا التقرير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

١١ - وأثناء عملية الصيف الحاسم، شنت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع هجمات جوية وبرية ضد المناطق التي كانت تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال أسفرت عن وقوع إصابات بين المدنيين، بما في ذلك الأطفال ونزوح السكان وتدمير بنى تحتية رئيسية كالمدارس والمستشفيات والأسواق.

١٢ - وبالتزامن مع المرحلة الثانية من العملية، استمر تصاعد المواجهات المسلحة في النصف الأول من عام ٢٠١٥. ففي نيسان/أبريل من ذلك العام، شنت الحركة الشعبية لتحرير

(١) انظر United Nations High Commissioner for Human Rights, *Report on Impunity and Accountability in Darfur for 2014*.

السودان – شمال هجمات في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، بما في ذلك قصف كادقلي، عاصمة ولاية جنوب كردفان، وشن هجمات على القوات الحكومية. وفي ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٥، أعلن رئيس السودان عن وقف لإطلاق النار من جانب واحد لمدة شهرين معربا عن استعداده لوقف الأعمال القتالية بشكل دائم. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أعلنت الجبهة الثورية السودانية وقفا لإطلاق النار لمدة ستة أشهر استعدادا للجولة الجديدة من المحادثات، مما أدى هذا إلى تهدئة مؤقتة في المواجهات المسلحة، التي استؤنفت في أوائل عام ٢٠١٦ بعد انهيار المحادثات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كان كلا الطرفين قد أعلنا مجددا وقفا لإطلاق النار من جانب واحد.

١٣ - ووفقا لإحصاءات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية[٢]، بلغ عدد النازحين داخليا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق بسبب النزاع المحتدم ٠٠٠ ٢٣٠ شخص. وبالإضافة إلى ذلك، كان عدد اللاجئين من الولايتين بجنوب السودان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ يبلغ ٦٠٤ ٢٤٠ لاجئين[٣]. وبالنسبة لأولئك الذين بقوا في المناطق المتضررة من النزاع، يقدر أن ٠٠٠ ١٦٠ طفل دون سن الخامسة لم يتلقوا التحصينات الروتينية وغيرها من أشكال الرعاية الصحية، الأمر الذي جعل الأطفال عرضة لأمراض يمكن الوقاية منها.

١٤ - وفي منطقة أبيي، وفي أعقاب اشتباكات بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في أيار/مايو ٢٠١١، تم التوصل إلى اتفاق بين حكومة السودان والحركة بشأن ترتيبات مؤقتة تتعلق بإدارة منطقة أبيي وأمنها. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، نظمت قبيلة الدينكا نقوك استفتاء خاصا بها وصوتت بأغلبية ساحقة لصالح ضم منطقة أبيي إلى جنوب السودان. ولم يعترف المجتمع الدولي أو حكومتا السودان وجنوب السودان بنتائج هذا الاستفتاء. وفي غضون ذلك، أدى الجمود السياسي إلى تأجيج التوترات على الأرض.

دارفور

١٥ - على الرغم من توقيع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في تموز/يوليه ٢٠١١، لم تترتب سوى نتائج محدودة على الجهود الإضافية الرامية إلى التوصل إلى اتفاق للسلام بدارفور يشمل الجميع. وتدهورت الحالة الأمنية واشتدت حدة الاشتباكات بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة أثناء عملية الصيف الحاسم، مما أدى إلى تصاعد الانتهاكات

(٢) انظر Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *2016 Humanitarian Needs Overview: the Sudan*.

(٣) انظر Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, South Sudan – refugee population infographics, November 2016. متاح على الرابط: http://data.unhcr.org/SouthSudan/regional.php.

الجسيمة ضد الأطفال. وتضرر الأطفال أيضا من الزيادة في العنف القبلي على الأراضي والموارد الطبيعية.

١٦ - وقد انضم إلى وثيقة الدوحة عدد من الجماعات المسلحة التي كانت ناشطة في عام ٢٠١١. بيد أن حركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وحركة تحرير السودان/فصيل مني مناوي لم تنضم إلى الوثيقة وظلت نشطة عسكريا خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير. واستمرت حالة الجمود السياسي بين الحكومة والجماعات المسلحة الثلاث. وفي غضون ذلك، ظلت الحالة الأمنية متوترة في دارفور مع وقوع اشتباكات بين أطراف النزاع وقيام القوات المسلحة السودانية بشن غارات جوية.

١٧ - وتصاعدت حدة النزاع المحتدم في ٢٠١٤، بالتزامن مع عملية الصيف الحاسم ونشر قوات الدعم السريع في دارفور، حيث شنت تلك القوات مجموعة من الهجمات ضد الجماعات المسلحة في جنوب وشمال دارفور. ووردت تقارير خلال هذه الفترة عن وقوع هجمات ضد المدنيين وإحراق للقرى وعمليات نهب وانتهاكاتٍ واسعة النطاق لحقوق الإنسان، بما في ذلك ضد الأطفال. وأسفرت المرحلة الأولى من العملية عن إضعاف الجماعات المسلحة، حيث سيطرت القوات المسلحة السودانية، مدعومة بقوات الدعم السريع والميليشيات القبلية، على أجزاء كبيرة من الأراضي في جميع أنحاء دارفور بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وفي نفس الفترة، انتقلت حركة العدل والمساواة إلى جنوب السودان، حيث شاركت في النزاع الدائر إلى جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان. وألحقت معركة النخارة التي دارت في جنوب دارفور في نيسان/أبريل ٢٠١٥ خسائر فادحة بحركة العدل والمساواة، وفقا لما ورد من تقارير، مما حدا بالحكومة إلى إعلان انتصارها على الحركة. وفي أيار/مايو، تكبد أيضا جيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي خسائر فادحة في شمال دارفور. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كانت حركة العدل والمساواة قد انسحبت بالكامل إلى جنوب السودان. وركزت الحكومة، في النصف الثاني من عام ٢٠١٥ وفي عام ٢٠١٦، جهودها العسكرية على طرد جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد من جبل مرة مما أسفر عن موجة جديدة من النزوح الكبير.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

١٨ - أُحرز تقدم ملحوظ في مجال حماية الأطفال في السودان، بما في ذلك حدوث انخفاض في حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم، وذلك بفضل تعزيز الإطار القانوني والإجراءات التي اتخذها الحكومة، فضلا عن مشاركة الأمم المتحدة. بيد أن الأطفال لا يزالون يتضررون من النزاع الدائر في دارفور وفي ''المنطقتين''. فعلى سبيل المثال، يشكل ارتفاع عدد حوادث قتل وتشويه الأطفال والعنف الجنسي الموثقة في دارفور مصدر قلق شديد.

١٩ - وتلقت فرقة العمل القطرية، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ادعاءات بوقوع انتهاكات جسيمة ارتكبتها جميع أطراف النزاع وتعذّر التحقق منها بسبب القيود المفروضة على التنقل وعدم إمكانية الوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع وتحركات بعض الجماعات المسلحة. ولذلك، فإن البيانات المعروضة في هذا التقرير لا توفر صورة كاملة عن آثار النزاع على الأطفال.

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم من قِبل القوات والجماعات المسلحة

ولاية جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق ومنطقة أبيي

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت فرقة العمل القطرية من ٢٣٠ حالة لتجنيد الأطفال واستخدامهم (جميعهم من الصبية)، تعزى منها إلى القوات الحكومية نسبة ١٧ في المائة (٣٩ حالة)، وإلى الجماعات المسلحة نسبة ٧٦ في المائة (١٠٤ حالات إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال و ٧٠ حالة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان و ١٧ حالة إلى عناصر مسلحة مجهولة الهوية). وقد جرى توثيق أكثر من ثلثي العدد الإجمالي لحالات تجنيد الأطفال واستخدامهم في المراحل المبكرة للنزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، أي حتى نهاية عام ٢٠١٣. ولوحظ اتجاه نحو الانخفاض منذ عام ٢٠١٤. وجرى أيضا توثيق حالات لتجنيد الأطفال واستخدامهم عبر الحدود من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال في جنوب السودان، وادعاءات بقيام الجناح المعارض في الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان بذلك داخل السودان. ووردت معلومات عن تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب حركة العدل والمساواة في ولاية جنوب كردفان (انظر الفقرة ٢٧).

٢١ - ويجرّم القانون السوداني تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة. وعلى الرغم من ذلك، تحققت فرقة العمل القطرية من ٣٩ حالة لتجنيد القصر واستخدامهم من جانب القوات الحكومية، تُعزى ٣١ حالة منها إلى قوات الدفاع الشعبي وثمانية حالات إلى القوات المسلحة السودانية، ووقع معظم هذه الحالات في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. فعلى سبيل المثال، وفي إحدى الحالات التي تُعزى إلى القوات المسلحة السودانية، أفاد صبيَّان كانا يبلغان من العمر ١٣ و ١٤ عاما، تم تجنيدهما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بأنهما قد أنجزا التدريب العسكري في ولاية النيل الأزرق، وظلا مع القوات المسلحة السودانية حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ على الأقل. ولم تتحقق فرقة العمل القطرية من وضعهما بعد ذلك. وفي حين أن الأرقام التي جرى التحقق منها فيما يتعلق بالقوات الحكومية لا تزال منخفضة، فقد وردت معلومات إضافية موثوق بها تفيد بتجنيد أطفال واستخدامهم من جانب القوات المسلحة السودانية وقوات الدفاع الشعبي، وقد تعذّر التحقق من تلك المعلومات. وعلى سبيل المثال، وردت تقارير في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٥ تفيد بأن القوات المسلحة السودانية قد جندت ثلاثة صبية في الدمازين ثم أطلقت سراحهم بعد تدخل

والديهم. وفي عام ٢٠١٥، أُبلغ عن أن القوات المسلحة السودانية تقوم بحملة تجنيد في ولاية النيل الأزرق، ووردت ادعاءات بتجنيد أطفال خلالها بعد أن حصلوا على وثائق رسمية تضمنت سنًّا مزورًا.

٢٢ - وتتحمل الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال المسؤولية عن العدد الأكبر لحالات تجنيد واستخدام الأطفال التي جرى التحقق منها، أي ١٠٤ حالات من الـ ٢٣٠ حالة (٤٥ في المائة). وقد جرى توثيق ٩٧ حالة من هذه الحالات الـ ١٠٤ في السنوات الثلاث الأولى من النزاع. وأفيد بأن ثمة أطفالا قد التحقوا بالتدريب العسكري واستُخدموا في مهام الدعم. وانخفض عدد حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب تلك الجماعة المسلحة منذ عام ٢٠١٤، ووقع معظمها في جنوب السودان. والواقع أن الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال قد جندت ١٦ طفلا من الأطفال الـ ٢٦ الذين جندوا في عام ٢٠١٣ في مستوطنات اللاجئين في ولايتَي أعالي النيل والوحدة في جنوب السودان. وفي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، جرى توثيق حالات تجنيد الأطفال من جانب الحركة حصرا في ولاية الوحدة، مع ورود تقارير تفيد بتجنيد الأطفال قسرا أثناء حملة أطلِقت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. كما وردت ادعاءات بتجنيد الأطفال في منطقة أعالي النيل الكبرى في عام ٢٠١٦.

٢٣ - وأُفيد أيضا بأن الأنشطة العابرة للحدود التي تقوم بها الجماعات المسلحة الأخرى تضمنت أيضا تجنيد الأطفال واستخدامهم. فعلى سبيل المثال، وردت ادعاءات بقيام الجناح المعارض في الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان بتجنيد حوالي ٤٠٠ طفل من جنوب السودان من مخيم الخرسانة للاجئين، في ولاية غرب كردفان، وذلك خلال حملة تجنيد شاملة أُطلقت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٢٤ - وفيما يتعلق بالـ ٧٠ حالة التي تعزى إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، جرى توثيق ٢٢ حالة منها في عام ٢٠١١ قبل انفصال جنوب السودان، في حين جرى توثيق ٤٨ حالة في منطقة أبيي في عام ٢٠١٢ عندما كان الجيش الشعبي لتحرير السودان موجودا في المنطقة، بالمخالفة لترتيبات الأمن في منطقة أبيي.

دارفور

٢٥ - جرى توثيق ما مجموعه ١٠٥ حالات لتجنيد الأطفال واستخدامهم في دارفور، على النحو التالي: ٤٥ في عام ٢٠١١، و ٣١ في عام ٢٠١٢، و ١٨ في عام ٢٠١٣، وست حالات في عام ٢٠١٤، وأربع حالات في عام ٢٠١٥، وحالة واحدة في عام ٢٠١٦. وحدث حوالي ٩٠ في المائة من تلك الحالات في الفترة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن حدة القتال قد تراجعت في عام ٢٠١٤ وأن أطرافا مسلحة كانت متمركزة في مناطق معينة، مثل جبل مرة، لم تتمكن فرقة العمل القطرية من الوصول إليها. وأُفيد أيضا بأن حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي قد تكبدا خسائر فادحة

أثناء عملية الصيف الحاسم، و لم يعد لهما نشاطٌ في دارفور منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٥. وتزامن هذا التراجع في القتال أيضا مع حدوث زيادة في استخدام الأطفال في الاشتباكات القبلية التي كانت تؤججها النزاعات على الأراضي والموارد الطبيعية في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. و لم يكن عزو المسؤولية عن هذا التجنيد والاستخدام ممكنا بصورة دائمة، حيث إن حوالي ثلث مجموع حالات التجنيد والاستخدام قد ارتكبه مسلحون مجهولون.

٢٦ - وفي الحالات التي تم فيها تحديد الجناة، يُعزى ما يقرب من نصف الحالات الموثقة التي بلغ مجموعها ٦٣ حالة إلى القوات الحكومية: ٢١ حالة في عام ٢٠١١، و ١٧ في عام ٢٠١٢، و ١٨ في عام ٢٠١٣، وثلاث حالات في عام ٢٠١٤، وأربع حالات في عام ٢٠١٥. و لم توثَّق أي حالات في عام ٢٠١٦. ومن بين الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الحكومية، ارتكب حرس الحدود بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣ ما قدره ١٩ حالة (حوالي ثلث الانتهاكات)، وارتكبت قوات الدفاع الشعبي ١٤ انتهاكا، وارتكبت الشرطة الاحتياطية المركزية ٩ انتهاكات، حيث كانت كلتاهما منخرطتين في التجنيد بنشاط في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، واقترفت الشرطة ٧ انتهاكات في عام ٢٠١١. وفيما يتعلق بالقوات المسلحة السودانية، تحققت فرقة العمل القطرية من ١٤ حالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويُعتقد أن بعض الأطفال شاركوا في العمليات العسكرية، بينما استُخدم آخرون في وظائف الدعم مثل حراسة نقاط التفتيش. فعلى سبيل المثال، وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، أفاد صبي كان يبلغ من العمر ١٧ عاما بأنه انضم إلى القوات المسلحة السودانية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وشارك في القتال بين حركة العدل والمساواة/فصيل عباس والقوات المسلحة السودانية في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، لوحظ قيام صبيَّيْن مسلحَيْن يرتديان الزي العسكري بحراسة نقاط تفتيش خارج نيالا تتولى حراستها عادة القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ وجود أطفال في صفوف القوات المسلحة السودانية وقوات حكومية أخرى، يرتدون زيا عسكريا و/أو يحملون بنادق. وفي عام ٢٠١٤، شوهد ما يقدَّر عددهم بـ ٣٧ طفلا وهم يحملون بنادق في سوق في الضعين، بولاية شرق دارفور. وفي عام ٢٠١٣، شوهد ١٢ صبيًّا يرتدون زيا عسكريا في مركبات تابعة للقوات المسلحة السودانية في جبل مون، بولاية غرب دارفور، أثناء حفل تسليم القيادة من قائد ميداني منتهية ولايته إلى قائد ميداني جديد من القوات المسلحة السودانية. كما يعزى عدد من الادعاءات إلى قوات الدعم السريع. فعلى سبيل المثال، أفاد شهود عيان، في آذار/مارس ٢٠١٤، بوجود صبية تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ عاما أثناء عرض عسكري لقوات الدعم السريع في نيالا. وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، لوحظ وجود ستة صبية مسلحين يرتدون زي قوات الدعم السريع في سوق قرية الدومة، بولاية جنوب دارفور.

٢٧ - وفيما يتعلق بالجماعات المسلحة، تحققت فرقة العمل القطرية من حدوث ١١ حالة من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم (سبع حالات في عام ٢٠١١، وثلاث حالات

في عام ٢٠١٢، وحالة واحدة في عام ٢٠١٦) تُعزى منها خمس حالات إلى جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وأربع حالات إلى حركة العدل والمساواة، وحالة واحدة إلى جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي، وحالة واحدة إلى حركة التحرير والعدالة. ويمكن عزو السبب في انخفاض عدد الحالات الموثقة إلى انعدام الأمن والتحديات الماثلة أمام إمكانية الوصول. وعلاوة على ذلك، ومنذ أواخر عام ٢٠١٤، أصبحت حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي أقل نشاطًا في دارفور، وانتقلت حركة العدل والمساواة إلى جنوب السودان حيث دعمت الجيش الشعبي لتحرير السودان. وعلى الرغم من ذلك، وردت ادعاءات تفيد بقيام هذه الجماعات بتجنيد الأطفال. فعلى سبيل المثال، وردت في الفترة بين شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٥ ادعاءات تفيد بإطلاق جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي حملة تعبئة في أم برو، بولاية شمال دارفور، حيث يُزعَم تجنيد ٢٤٦ صبيًّا خلالها ونقلهم إلى مخيم عسكري. وتزامن وجود حركة العدل والمساواة في جنوب السودان مع توثيق ٦١ حالة من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب الحركة في مستوطنات اللاجئين في جنوب السودان، حدثت ٥٥ حالة منها في عام ٢٠١٤ وست حالات في عام ٢٠١٥. ووفقا لفريق الخبراء المعني بالسودان، قامت حركة العدل والمساواة بعملية واسعة النطاق لتجنيد الأطفال واستخدامهم في جنوب السودان في عام ٢٠١٥ (انظر S/2016/805). وأفيد بأن هؤلاء الأطفال قد تلقوا تدريبا عسكريا، بما في ذلك على القتال واستعمال الأسلحة، في معسكرات حركة العدل والمساواة في جنوب السودان. وقد أتيح لممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح، خلال زيارتها إلى السودان في آذار/مارس ٢٠١٦، الوصول إلى ٢١ طفلا كان يحتجزهم جهاز الأمن والمخابرات الوطني منذ نيسان/أبريل وآب/أغسطس ٢٠١٥ لارتباطهم بحركة العدل والمساواة. وقد أسرت قوات الدعم السريع هؤلاء الأطفال في ولاية جنوب دارفور، وكانت حركة العدل والمساواة قد جندهم في ولاية جنوب كردفان وجنوب السودان وتم استخدامهم في القتال في دارفور وجنوب السودان. وأفاد بعضهم بأنهم قد اختُطفوا من جانب حركة العدل والمساواة.

٢٨ - وفي عام ٢٠١٣ لاحظت فرقة العمل القطرية حدوث طفرة في استخدام الأطفال من جانب المجتمعات المحلية للقتال في الاشتباكات القبلية. فعلى سبيل المثال، قام فريق تابع للأمم المتحدة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ببعثة ميدانية إلى السريف، بولاية شمال دارفور، وأجرى مقابلات مع ٢٥ صبيا أقروا بالمشاركة في الاشتباكات بين قبيلتَي بني حسين والأبالة على مناجم ذهب. واستمر هذا الاتجاه في عام ٢٠١٤ حين لوحظ، على سبيل المثال، وجود أطفال يحملون أسلحة جنبا إلى جنب مع ميليشيات قبلية في محليات سرف عمرة والسريف وكبكابية بولاية شمال دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، أفيد بأنه تم تسليح أطفال بغرض العمل في المراقبة الإنذارية لحراسة القرى وردع الهجمات التي تشنها القبائل الأخرى. وبدأ هذا الاستخدام للأطفال يتراجع منذ أواخر عام ٢٠١٤، بالتزامن مع تواصُل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مع كبار زعماء القبائل.

باء – قتل الأطفال وتشويههم

ولاية جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق ومنطقة أبيي

٢٩ – خلال الفترة قيد الاستعراض، وثقت فرقة العمل القطرية ما مجموعه ٣٢٨ حالة قتل (١٥٠) وتشويه (١٧٨) حدثت غالبيتها العظمى أثناء القتال بين القوات الحكومية والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. فعلى سبيل المثال، قتل وشوه ١١٣ طفلا أثناء تبادل لإطلاق النار وعمليات قصف تعذر نسبهما إلى أي طرف في النزاع. وأدت أيضاً الذخائر غير المنفجرة إلى إصابة ٣١ طفلا، مما أسفر عن مقتل ١٢ منهم وتشويه ١٩ آخرين. ووقعت نسبة تناهز ٤٣ في المائة من مجموع الإصابات في صفوف الأطفال البالغ ٣٢٨ إصابة في أول عامين من النزاع (١٤١ إصابة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢). وشهد عام ٢٠١٣ انخفاضا في عدد هذه الإصابات إذ بلغ مجموعها ٣٧ إصابة. وزاد عددها مرة أخرى في عام ٢٠١٤ الذي حدثت فيه ٦٢ إصابة وعام ٢٠١٥ الذي وقعت فيه ٨٥ إصابة تلاهما انخفاض كبير في عام ٢٠١٦، الذي لم يشهد سوى ثلاث إصابات. و لم تتمكن فرقة العمل إلا من توثيق مقتل وتشويه ٦٨ طفلا على أيدي القوات المسلحة السودانية وقوات الدفاع الشعبي والشرطة الاحتياطية المركزية، ومقتل وتشويه ٤٠ طفلاً على أيدي الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. فعلى سبيل المثال، كان ٦٠ من أصل ٦٢ من الأطفال الذين قتلوا وشوهوا في عام ٢٠١٤ ضحايا قصف الحكومة للمناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. وقُتل أطفال أيضا من جراء قصف الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال لمواقع واقعة تحت سيطرة الحكومة. ففي حادثتين وقعتا في نيسان/أبريل ٢٠١٥ في ولاية جنوب كردفان، قتل وشوه ستة أطفال جراء القصف الذي نفذته تلك الحركة. وبالإضافة إلى ذلك، وردت معلومات، لم يتسن التحقق منها، عن مقتل أطفال في القصف الجوي الذي تعرضت له مدينة هيبان في ولاية جنوب كردفان، في أيار/مايو ٢٠١٦.

٣٠ – وفي عام ٢٠١٥، وثقت فرقة العمل القطرية انتهاكات عبر الحدود أسفرت عن إصابات في صفوف الأطفال. وفي إحدى الحوادث التي وقعت في شباط/فبراير، قتل الجيش الشعبي لتحرير السودان ستة صبية وشوه خمسة آخرين في هجوم على جماعة تابعة لقبيلة المسيرية، في نبق، منطقة أبيي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قُتل وشوه ثلاثة أطفال في غارات جوية شنتها القوات المسلحة السودانية على خور تنباك، في محلية المابان، بولاية الوحدة، في جنوب السودان.

دارفور

٣١ – في دارفور، تعرض ٩٧١ طفلاً للقتل (٣٦٩) والتشويه (٦٠٢) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وابتداء من عام ٢٠١٢، ازداد عدد الإصابات في صفوف الأطفال على النحو التالي: ٧١ حالة في عام ٢٠١١ و ١١٩ حالة في عام ٢٠١٢ و ١٨٩ حالة في

عام ٢٠١٣ و ١٩٧ حالة في عام ٢٠١٤ و ١٩٦ حالة في عام ٢٠١٥ و ١٩٩ حالة في عام ٢٠١٦. وتزامن هذا الاتجاه مع البدء بتنفيذ عملية الصيف الحاسم. ولم يكن من السهل معرفة الجهات المسؤولة عن هذه الإصابات، ولا سيما في ضوء عدم توفر إمكانية الوصول إلى الضحايا واستمرار الأعمال القتالية.

٣٢ - وقد سقط غالبية الضحايا من الأطفال أثناء المواجهات المسلحة التي اندلعت بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة ونتيجة للقصف الجوي. وحوادث الذخائر غير المنفجرة هي أيضاً سبب هام للإصابات التي وقعت في صفوف الأطفال، حيث أدت هذه الحوادث إلى إصابة ما مجموعه ٣٠٤ من الأطفال، قُتل منهم ٨٤ طفلاً وشُوه ٢٢٠ طفلاً. وفي معظم الحالات، كان الأطفال يعثرون على الذخائر غير المنفجرة فيحسبونها لُعبا أو يعبثون بها. وتضرر الأطفال أيضاً من جراء اشتداد كثافة الاشتباكات القبلية. كما وردت ادعاءات بوقوع ضحايا من الأطفال في القصف الجوي الذي كانت تشنه القوات المسلحة السودانية.

جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

٣٣ - ظلت هناك صعوبات تكتنف رصد حوادث العنف الجنسي والإبلاغ عنها وذلك بسبب حساسية المشكلة وتعذر الوصول. وفي دارفور، ظل العنف الجنسي يشكل مصدر قلق بالغ.

ولاية جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق ومنطقة أبيي

٣٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم التحقق من حدوث ١٣ حالة اغتصاب لأطفال تتراوح أعمارهم بين ٨ و ١٧ عاماً، كان من بينهم صبي واحد، وكان الفاعل ينتمي إلى القوات المسلحة السودانية في ثمان من هذه الحالات، وإلى قوات الدفاع الشعبي في حالة واحدة، وإلى قوات الدعم السريع في حالة واحدة، وإلى الميليشيات الموالية للحكومة في ثلاث حالات. ووقعت الحالة التي كان الفاعل فيها ينتمي إلى قوات الدفاع الشعبي في ولاية جنوب كردفان في عام ٢٠١١. ومن بين الحالات التي كان الفاعل فيها ينتمي إلى القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وقعت ست حالات في عام ٢٠١٥ وثلاث في عام ٢٠١٦ في ولاية النيل الأزرق. وبالنسبة للحالات الموثقة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، فقد ألقي القبض على الفاعل وأجريت خمس محاكمات. وأُدين أربعة أفراد من القوات المسلحة السودانية وحُكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين سنة وعشر سنوات، وطردوا من الجيش.

دارفور

٣٥ - تم التحقق من حدوث ٣٧٢ حالة اغتصاب لأطفال في دارفور، ٥٩ حالة منها في عام ٢٠١١ و ٣٦ في عام ٢٠١٢ و ٦٢ في عام ٢٠١٣ و ٦٠ في عام ٢٠١٤ و ٦٠ في عام ٢٠١٥ و ٩٥ في عام ٢٠١٦. وتعذر تحديد هوية الفاعل في أغلب هذه الحالات. وكان الفاعل في أكثر الحالات التي أمكن فيها معرفة هويته ينتمي إلى قوات حكومية، بما فيها القوات المسلحة السودانية وقوات الدفاع الشعبي، والشرطة الاحتياطية المركزية، وحرس الحدود، والشرطة، والميليشيات الموالية، ثم قوات الدعم السريع اعتبارا من عام ٢٠١٤. ففي الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦ مثلاً، استطاعت فرقة العمل القطرية أن تعزو ٥٣ حالة إلى القوات الحكومية، بما فيها ٢٩ حالة إلى القوات المسلحة السودانية، و ١٩ حالة إلى قوات الدعم السريع، وثلاث حالات إلى الشرطة الاحتياطية المركزية، وحالتان إلى الشرطة، و ١٨ حالة إلى الميليشيات الموالية للحكومة. واعتباراً من عام ٢٠١٤، أخذت الميليشيات القبلية ترتكب أيضا عددا متزايدا من حالات الاغتصاب.

٣٦ - وفي معظم الحالات، كان الأطفال يتعرضون للاغتصاب أثناء الهجمات على قراهم أو بالقرب من مخيمات المشردين داخليا، وكان ذلك خلال أدائهم لأنشطة منزلية مثل جلب المياه والحطب والعمل في المزارع الصغيرة أو العودة من الأسواق أو المدارس. وكثيراً ما كان الضحايا يتعرضون للتهديد بالسلاح.

٣٧ - ووردت أيضا ادعاءات تفيد بأن القوات المسلحة السودانية قد ارتكبت ٢٠٠ حالة اغتصاب، بما في ذلك بحق أطفال، في ثابت، بولاية شمال دارفور، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أوفدت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بعثة للتحقيق في هذه الادعاءات، إلا أنها لم تستطع التحقق من هذه الادعاءات لأن أفراد الأمن كانوا حاضرين أثناء تحاور البعثة مع المجتمع المحلي. وقد واجهت العملية المختلطة قيوداً في الجهود التي تبذلها للوصول إلى ثابت بعد الحادث مباشرةً ولم تتمكن من تأكيد هذه الادعاءات.

٣٨ - ولم تُعز سوى حالتين من حالات الاغتصاب التي تم التحقق منها إلى الجماعات المسلحة، حيث عُزيت واحدة إلى جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي، في عام ٢٠١٣، والأخرى إلى حركة العدل والمساواة/جناح السلام، في عام ٢٠١٥. ونظراً لتعذر وصول فرقة العمل القطرية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة، من المرجح أن تكون حوادث العنف الجنسي الذي ترتكبه الجماعات المسلحة أكثر مما يجري الإبلاغ عنه. وقد تحققت الأمم المتحدة من اغتصاب حركة العدل والمساواة لـ ١٢ طفلا في ولاية الوحدة عندما انتقلت هذه الجماعة إلى جنوب السودان. وأفادت فتيات مررن بمحنة الاغتصاب بأنهن

تلقين وعودا من عناصر في حركة العدل والمساواة بمنحهن مبلغاً من المال وبتوفير الفرصة لهن للدراسة في الخارج، إلا أنهم قاموا باستغلالهن قسراً لأغراض جنسية.

٣٩ - وكان العديد من الضحايا وأفراد الأسر والشهود مترددين في الإبلاغ عن الحوادث إما لخوفهم من وصمة العار والأعمال الانتقامية وعدم الثقة في أجهزة إنفاذ القانون والسلطات القضائية، وإما لتقاعس السلطات المختصة أحيانا عن اتخاذ أي إجراء. وإلى أن صدر تعديل على القانون الجنائي في عام ٢٠١٤، كانت تفسر الأحكام القانونية بطريقة تسمح باتهام الضحية بالزنا، مما يحول دون الإبلاغ عن الحوادث. وفي الحالات التي كان يُبلغ فيها عن الجرائم ويحدد مرتكبوها، كثيرا ما كانت أسر الضحايا تلجأ إلى تسوية القضايا بالوسائل العرفية بدلا من المحكمة.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

ولاية جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق ومنطقة أبيي

٤٠ - وُثقت خمس هجمات على المدارس في ''المنطقتين'' أصابت أيضا موظفي سلك التعليم. ولحق بالمدارس دمار شبه كامل أو جسيم نتيجة الغارات الجوية وعمليات القصف التي شنتها القوات المسلحة السودانية على الأراضي الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال معظمها في جبال النوبة. فقد أُفيد مثلاً في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٥ بأن مدرسة في بلدة هبيلا، بولاية جنوب كردفان، قد أحرقت ونهبت إمداداتها أثناء اشتباكات بين ذلك الفصيل والقوات المسلحة السودانية. وفي واحدة من هذه الحوادث، قتلت قوات هذا الفصيل موظفين في سلك التعليم في ولاية غرب كردفان، في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وورد في عام ٢٠١٦ تقريران عن تعرض المدارس لهجمات من جراء القصف الجوي على الأراضي الخاضعة لسيطرة الفصيل المذكور في ولاية جنوب كردفان ولكن لم يتسن التحقق منهما.

٤١ - ووثقت ست هجمات على المستشفيات في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق ومنطقة أبيي، أصابت اثنتان منها موظفين في تلك المستشفيات. كما دمرت مستشفيات أو لحقت بها أضرار جسيمة نتيجة الغارات الجوية وعمليات القصف الجوي التي شنتها القوات المسلحة السودانية، وكان معظمها في جبال النوبة. ففي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، مثلاً، قصفت القوات المسلحة السودانية مستشفى تديره منظمة أطباء بلا حدود في فرندلا، بمحلية برام، بينما كان المرضى والموظفون الطبيون بداخله، مما اضطر المستشفى إلى تعليق الأنشطة الطبية. وقد سبق وأن قُصف نفس المستشفى في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، مما أدى إلى إصابة ستة أشخاص كان من بينهم موظف واحد من منظمة أطباء بلا حدود وإلى تدمير غرفة الطوارئ في المستشفى وصيدليته. وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٥، أُفيد بأن المخزن الطبي في إحدى العيادات الموجودة بمدينة هيبان قد تضرر جراء عملية قصف جوي. وشُنت هجمات أيضاً أثناء اشتباكات مسلحة بين أطراف النزاع. فعلى سبيل المثال، وأثناء

الاشتباكات السابق ذكرها التي اندلعت في بلدة هبيلا في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٥ (انظر الفقرة ٤٠)، لحق الضرر أيضاً بأحد المستشفيات ونهبت إمداداته. ووثقت فرقة العمل القطرية حادثة واحدة قتلت فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال أحد الموظفين الطبيين في ولاية غرب كردفان، في نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٤٢ - ووردت تقارير عن ثلاث حالات استُخدمت فيها المدارس لأغراض عسكرية. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، استخدمت عناصر القوات المسلحة السودانية مدرستين في ولاية جنوب كردفان بمثابة معسكرين هما: مدرسة الجديد للتعليم الأساسي في محلية أبو جبيهة ومدرسة سوق الجبل للتعليم الأساسي في محلية العباسية. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، وثقت فرقة العمل القطرية الاستخدام العسكري من جانب جهاز الأمن والمخابرات الوطني لمدرسة مورتا للتعليم الابتدائي المختلط الموجودة بالقرب من كادقلي. وفي وقت كتابة هذا التقرير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كانت المدرسة قد تحولت إلى قاعدة للقوات المسلحة السودانية وجهاز الأمن والمخابرات الوطني.

دارفور

٤٣ - في دارفور، وُثقت ٤٦ هجمة على المدارس. ودُمرت المدارس تدميراً كليا أو جزئيا ونهبت محتوياتها في القصف الجوي وخلال الاشتباكات المسلحة بين أطراف النزاع. وازداد عدد المدارس التي تعرضت للهجوم من ثلاث مدارس في عام ٢٠١٣ إلى ١٠ مدارس في عام ٢٠١٤ ثم إلى ١٣ مدرسة في عام ٢٠١٥ و ٢٠ مدرسة في عام ٢٠١٦. وزُعم أن ٣٩ من هذه الهجمات الـ ٤٦ هي هجمات شنتها قواتٌ حكومية، من ضمنها الشرطة الاحتياطية المركزية وقوات الدعم السريع والقوات السودانية المسلحة، وميليشياتٌ موالية للحكومة. ففي آذار/مارس ٢٠١٦، مثلاً، دُمرت مدارس في قصف جوي فوق جبل مرة. ولحق الضرر أيضاً بالمدارس أثناء القتال بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة. فعلى سبيل المثال، وثقت فرقة العمل القطرية حادثة زعم فيها نهب وحرق مدرستين في شباط/فبراير ٢٠١٤، عقب القتال الذي اندلع بين قوات الدعم السريع وجيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي في قرية أم قونيه، بولاية جنوب دارفور. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، هاجمت قوات الدعم السريع قرى محيطة بمنطقة شرق جبل مرة، ونهبت ست مدارس من بينها مدارس في آنا باغي وبومباي سجيلي وأم أرضة. وتأثرت المدارس أيضاً بالعنف القبلي الذي اشتدت حدته في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي عام ٢٠١٥، مثلاً، دُمرت مدرسة في ولاية شرق دارفور أثناء الصراع بين قبيلتي الرزيقات والهبّانية. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، احترقت جزئياً مدرسة بلي سريف للتعليم الأساسي، في شرق جبل مرة، أثناء صدام بين الرُحل والمزارعين.

٤٤ - وتعرض ما مجموعه ١٦ مستشفى وعيادة للهجوم أو التدمير أو النهب، ثمانية في عام ٢٠١٤، واثنان في عام ٢٠١٥ وستة في عام ٢٠١٦. وفي إحدى الحالات، في شباط/فبراير ٢٠١٤، تعرضت عيادة طبية تديرها إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية في أم قونيه للنهب والحرق أثناء القتال الذي اندلع بين قوات الدعم السريع وجيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، نهبت ميليشيات محتويات مستشفى في سرف عمرة، بولاية شمال دارفور، أثناء هجوم على البلدة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تم توثيق عملية حرق عيادة الهشابة بمحلية مليط، في ولاية شمال دارفور، أثناء هجوم على القرية يزعم أن قوات الدعم السريع هي التي شنته. ومعظم الهجمات التي شُنت في عام ٢٠١٦ قد نجمت عن القصف الجوي في جبل مرة.

٤٥ - وقد وُثق الاستخدام العسكري لخمس مدارس من قِبل القوات المسلحة السودانية. فعلى سبيل المثال، أفادت التقارير بأن المدارس الأساسية الثلاث في بولدونق وترانقتورا وشمال فنقا، بولاية وسط دارفور، قد استخدمت في عام ٢٠١٦ وبأنه حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كانت مدرستان منهم لا تزالان قيد الاستخدام في أغراض عسكرية.

هاء - الاختطاف

٤٦ - وثقت فرقة العمل القطرية اختطاف ٦٦ طفلا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ثلاثة منهم في ''المنطقتين'' و ٧ في أبيي و ٥٦ في دارفور. وارتُكب معظم حالات الاختطاف لغرض التجنيد وغالبا ما كان يستخدم الأطفال المختطفون لأداء مهام الدعم والأعمال المنزلية. وتفيد التقارير أيضا بتعرض الفتيات للاعتداء الجنسي في كثير من الأحيان.

ولاية جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق ومنطقة أبيي

٤٧ - اختطف أفراد ميليشيا تابعون لقبيلة المسيرية سبعة أطفال من قبيلة دينكا نقوك في منطقة أبيي. واختُطف خمسة منهم في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٥، أثناء هجمات قاتلة شنها هؤلاء الأفراد على قريتي مانتينتين ومريال أشاك. واختطف الطفلان الآخران في عام ٢٠١٦. وأطلق سراح جميع الأطفال السبعة وجمع شملهم مع أسرهم عقب تدخلات قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لمنطقة أبيي.

٤٨ - وفي عام ٢٠١٥، اختطفت الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال ثلاثة أطفال، اثنان منهم من مستوطنات للاجئين بولاية الوحدة، في جنوب السودان.

دارفور

٤٩ - وثقت فرقة العمل القطرية اختطاف ٥٦ طفلا تتراوح أعمارهم بين ٨ سنوات و ١٧ سنة في دارفور. واختطف طفل واحد من هؤلاء في عام ٢٠١١ وستة أطفال في

عام ٢٠١٢ و ١٥ في عام ٢٠١٣ و ١٣ في عام ٢٠١٤ و ٢١ في عام ٢٠١٦. وعزي اختطاف ٢٦ من هؤلاء الأطفال إلى القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والميليشيات الموالية للحكومة، فيما عزي اختطاف ثلاثة إلى حركة العدل والمساواة، وطفل واحد إلى جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، و ٢٦ إلى عناصر مسلحة مجهولة الهوية.

٥٠ - وكما ذكر في الفرع ألف، فقد أَبلغ بعض من الأطفال الـ ٢١ الذين أُفرج عنهم من جهاز الأمن والمخابرات الوطني ممثليّ الخاصةَ المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بأن حركة العدل والمساواة في ولاية جنوب كردفان وجنوب السودان هي التي اختطفتهم من منازلهم أو أثناء قيامهم ببعض الأعمال المنزلية.

واو - منع إيصال المساعدات الإنسانية

٥١ - ظل وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من النزاع في دارفور وولاية جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق ومنطقة أبيي مقيدا بشدة، نتيجة لاستمرار أعمال القتال وانعدام الأمن والقيود التي تفرضها الحكومة. وكان بين التحديات الكبيرة التنازع على تقييم الاحتياجات، والتنقل في إطار العمليات، وحرية التنقل، والتدخل في إدارة البرامج وتنفيذها، وأثر استمرار النزاع والأعمال القتالية، وحوادث العنف، والتخويف، وصعوبات الوصول على الأرض.

٥٢ - وفي ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، كانت للأمم المتحدة إمكانية محدودة أو لم تكن لها إمكانية على الإطلاق للوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال منذ اندلاع النزاع في عام ٢٠١١. ولم تكلل المفاوضات بشأن الوصول بالنجاح، مما أثر على إيصال المساعدات إلى الأطفال. فعلى سبيل المثال، لم تتوصل الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، منذ عام ٢٠١٢، إلى اتفاق لتيسير تحصين الأطفال في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال. ونتيجة لذلك، لم يتمكن ما لا يقل عن ٠٠٠ ١٦٥ طفل من تلقي لقاحات ضد شلل الأطفال في حين حرم ٠٠٠ ٥٧٥ طفل آخر من التحصين المعتاد. وإضافة إلى ذلك، كانت الهجمات على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية تثير القلق بصفة خاصة. ففي حادث وقع في شباط/فبراير ٢٠١٥، قتل ثلاثة من موظفي جمعية الهلال الأحمر السودانية، كانوا يرصدون توزيع الأغذية في محلية الكرمك، بولاية النيل الأزرق، وأصيب آخر بجروح على يد مسلحين مجهولين.

٥٣ - واستمرت عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية أيضا في مناطق دارفور بسبب استمرار أعمال القتال، والقيود والعقبات البيروقراطية التي تفرضها الحكومة، لأسباب أمنية في الغالب. وعلى وجه الخصوص، ظلت إمكانية الوصول إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة، مثل جبل مرة، محدودة للغاية بما يترتب عليه من أثر سلبي على الأطفال المحتاجين إلى المساعدة.

وفي عام ٢٠١٦، تم توثيق ١٤ حادثة منع وصول المساعدات الإنسانية. ففي أيار/مايو، مثلا، رفضت الاستخبارات العسكرية السماح لفريق تقييم إنساني تابع للأمم المتحدة بالوصول إلى قرى أنكا وأم راي وبيريديك. ومن الجدير بالإشارة، مع ذلك، أنه وقت كتابة هذا التقرير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، تمكنت العملية المختلطة من الوصول إلى بعض المواقع الرئيسية المتضررة من النزاع مثل سوق فانقا، وروكرو، وقولو.

٥٤ - وعلاوة على ذلك، كانت هجمات رجال مسلحين مجهولي الهوية على المرافق الإنسانية والأفراد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية مصدر قلق كبير. فعلى سبيل المثال، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، قتل اثنان من موظفي وزارة الصحة بولاية غرب دارفور وسائقهما رميا بالرصاص على أيدي مسلحين مجهولين أثناء مهمة في إطار حملة تحصين ضد الحصبة، في قرية غوكار، بمحلية هبيلا، في ولاية غرب دارفور. وعلقت حملة التحصين عقب هذا الحادث. كما لم يتسن للجهات الفاعلة الإنسانية إيفاد عدة بعثات لتقييم احتياجات السكان النازحين حديثا، وتوفير الإمدادات الطارئة للأطفال، بسبب القيود التي كانت تفرضها الحكومة.

رابعا - التقدم الذي أحرزته أطراف النزاع في التصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والتدابير التي اتخذتها السلطات الوطنية لهذا الغرض

ألف - التقدم المحرز فيما يتعلق بالإطار الوطني لحماية الأطفال

٥٥ - في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٣، سنت الحكومة قانونا ينص على رفع سن التجنيد في قوات الدفاع الشعبي إلى ١٨ عاما، فألغى بذلك قانون قوات الدفاع الشعبي لعام ١٩٨٩، الذي كان يجيز التجنيد اعتبارا من سن ١٦ عاما. كما حدد القانون سن ١٨ سنة كحد أدنى للالتحاق بخدمة الاحتياط الوطنية والخدمة الوطنية. وجاءت هذه التطورات الهامة مكملةَ لقانون القوات المسلحة السودانية لعام ٢٠٠٧، وقانون الشرطة لعام ٢٠٠٨، والقانون الجنائي لعام ٢٠٠٨، وقانون الطفل لعام ٢٠١٠ وهي قوانين سارية بالفعل تحظر تجنيد القصر وتبين العقوبات عليه. ويجرِّم القانون الجنائي كذلك تجنيد الأطفال في القوات المسلحة السودانية وينص على أن الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة ينبغي معاملتهم في المقام الأول كضحايا، تمشيا مع القواعد و المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، التي أقرها السودان. كما يجرم القانون الجنائي الأفعال الجرمية المتعلقة بالعنف الجنسي ويحدد العقوبات على اللجوء إلى الإكراه أو العنف في أفعال ذات طابع جنسي[1]. وفضلا عن ذلك، وفي عام ٢٠١٤، عُدل القانون الجنائي للتمييز بين الاغتصاب والزنا، وفي عام ٢٠١٦، أصدرت وزارة العدل تعميما يكرر هذا التعديل ويؤكد على دفع تعويضات لضحايا العنف الجنسي.

٥٦ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أنشئت المفوضية القومية لحقوق الإنسان، التي تضم وحدة خاصة لدعم المحاكمات المتعلقة بالأطفال. وفتح بعد ذلك مكتب في ولاية شمال دارفور لتغطية جميع ولايات دارفور الخمس. وأنشئت أيضا آلية وطنية لتنسيق أعمال الوحدات المعنية بحماية الأسرة والطفل التابعة للشرطة الوطنية بموجب مرسوم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بهدف تعزيز قدرات هذه الوحدات وتقديم الدعم التقني واللوجستي والمالي إليها. وأثبتت هذه الوحدات أنها مفيدة في التحقيقات المتعلقة بالانتهاكات الخطيرة التي تؤثر على الأطفال، لا سيما العنف الجنسي، وقدمت الدعم القانوني والنفسي الاجتماعي للضحايا القصر وأسرهم.

٥٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت فرقة العمل الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. فقد ألقي القبض على عدد من الجناة من أفراد قوات الأمن المشتبه في ارتكابهم القتل والتشويه والعنف الجنسي ضد الأطفال وحوكم بعضهم وأدينوا. فعلى سبيل المثال، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، حُكم على شرطي بالسجن لمدة ٢٠ عاما لاغتصاب فتاة عمرها ست سنوات في ولاية وسط دارفور. واتخذ عدد من الخطوات الإضافية أيضا لمكافحة العنف الجنسي. ففي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وحزيران/يونيه ٢٠١٦، تم تعيين مدع خاص للعنف ضد المرأة في ولاية شمال دارفور، وإيفاد ٢٠ من المدعين العامين في جميع أنحاء دارفور لتحسين إمكانية اللجوء إلى العدالة. بيد أن بعضا منهم قد اضطُروا إلى العمل من المقر بسبب الافتقار إلى الموارد الكافية والحالة المضطربة في المناطق التي عينوا فيها (انظر A/HRC/33/65). وبالرغم من هذه التطورات المشجعة، لم يقدم عدد كبير من الجناة المزعومين إلى العدالة، وينبغي مواصلة بذل الجهود للتصدي للإفلات من العقاب (انظر A/HRC/33/65).

باء - الدعم البرنامجي للمؤسسات الوطنية

٥٨ - ظل التعاون بين الحكومة وفرقة العمل القطرية يعزز نظم حماية الطفل. فقد نظمت أنشطة لبناء القدرات والتدريب لفائدة قوات الأمن والمسؤولين الحكوميين، بما في ذلك الوزارات التنفيذية، والجهاز القضائي، ووحدات حماية الأسرة والطفل، والخدمات الاجتماعية، وذلك للتعريف بقانون الطفل لعام ٢٠١٠ وبمسؤوليات الحكومة في حماية الأطفال. وأدرجت حماية الأطفال أيضا في مناهج معاهد التدريب الشرطي والقضائي في السودان. وفي دارفور، عقدت العملية المختلطة جلسات بهدف التوعية مع القوات الحكومية والسلطة الإقليمية لدارفور والإدارة الأهلية ووزارات الولايات.

خامسا – حالة إعادة إدماج الأطفال المرتبطين سابقا بالقوات والجماعات المسلحة

٥٩ – في الفترة بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه ٢٠١١، أطلق سراح ٣٧٨ صبيا من الجيش الشعبي لتحرير السودان، الذي كان جماعة مسلحة آنذاك، وسجلتهم المفوضية القومية السودانية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. وقدم لهم الدعم في إعادة إدماجهم. وعلاوة على ذلك، جمع شمل ٢٩ صبيا فروا من الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في ولاية جنوب كردفان مع أسرهم بنجاح عام ٢٠١٢. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أفرج في دارفور عن ٣٠٨ أطفال من الجماعات المسلحة التي وقعت وثيقة الدوحة، وتم تسجيلهم لدى المفوضية القومية لنزح السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

٦٠ – وكما ذكر في الفرعين ألف وهاء، تم تسليم ٢١ طفلا كان يحتجزهم جهاز الأمن والمخابرات الوطني وأفرج عنهم بعد جهود بذلتها الأمم المتحدة لهذا الغرض، إلى جهات فاعلة وطنية معنية بحماية الطفل في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الدعم في اقتفاء أثر الأسر وإعادة إدماجهم. كما منح الأطفال عفوا رئاسيا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، تم في جنوب السودان لم شمل هؤلاء الأطفال جميعا مع أسرهم، باستثناء واحد فقط.

سادسا – التقدم المحرز في الحوار وخطة العمل مع حكومة السودان

٦١ – في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٦، وقعت حكومة السودان مع الأمم المتحدة خطة عمل لحماية الأطفال من الانتهاكات أثناء النزاعات المسلحة وهي الخطة التي التزمت بموجبها بإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قواتها المسلحة وقواتها الأمنية. وجرى التوقيع على خطة العمل تحت رعاية وزير الخارجية وبحضور ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وفي حين أن حكومة السودان ليس لديها سياسة بشأن تجنيد الأطفال في قواتها الأمنية، فقد التزمت باتخاذ تدابير محددة لتعزيز منع تجنيدهم والتحقيق الفوري في الادعاءات. كما التزمت بالتسريح الفوري لكل فرد في قواتها المسلحة والأمنية يتبين أنه قاصر. وقد وُضعت آليات تنفيذ بما في ذلك لجنة وزارية رفيعة المستوى أُنشئت بموجب مرسوم رئاسي في أيار/مايو ٢٠١٦ للإشراف على تنفيذ خطة العمل. وهي تُكمِّل عمل اللجنة التقنية القائمة التي يقودها المجلس القومي لرعاية الطفولة. وقد أقر الرئيس تعميما إلى جميع الوزارات من أجل دعم تنفيذ خطة العمل وتم اعتماد خطة تنفيذية. وصدرت تعليمات إلى ولاة الولايات المتضررة من النزاع من أجل تقديم دعمهم لعملية التنفيذ. وكذلك صدرت أوامر من القوات المسلحة والشرطة السودانية. وكانت اللجنة تجتمع بانتظام حيث نظمت في حزيران/يونيه ٢٠١٦ حلقة عمل مع جميع الجهات الفاعلة المعنية بهدف وضع معايير لقياس التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل وتحديد مسؤوليات جميع المؤسسات المعنية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أبلغت الحكومةُ الأمم المتحدة بتعيين منسق برتبة مفتش عام بهدف تيسير المناقشات بشأن الوصول.

٦٢ - ومع أن الحكومة قد أظهرت التزاما سياسيا قويا بخطة العمل، فلن يظهر نجاح الخطة سوى من خلال التنفيذ. ويلزم في هذا الصدد تجاوز تحديات رئيسية، مثل الوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع لغرض رصد الانتهاكات والتحقق منها وتقييم التقدم المحرز نحو الامتثال. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي معالجة الثغرات التي سمحت بتجنيد الأطفال أو استخدامهم. فعلى سبيل المثال، يوجد في دارفور وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق أدنى مستوى لتسجيل المواليد في البلد، وهو ما يجعل الأطفال عرضة للتجنيد. وعلى الرغم من تجريم تجنيد الأطفال، فقد وردت معلومات بشأن تزوير وثائق الهوية أثناء حملات التجنيد التي كانت تنفذها القوات المسلحة السودانية والقوات الحكومية الأخرى. وفي سياق تنفيذ خطة العمل، آمل أن تنظر الحكومة في تعزيز تسجيل المواليد في الولايات المتضررة من النزاع وأن يتم إنشاء آليات للتحقق من السن أثناء عملية التجنيد باعتبار ذلك من الأولويات في جهود منع تجنيد الأطفال واستخدامهم. وتلك مسائل أثارتها ممثلتي الخاصة أثناء الزيارة التي قامت بها إلى السودان في آذار/مارس ٢٠١٦.

سابعا - التقدم المحرز في الحوار مع الجماعات المسلحة

ولاية جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق ومنطقة أبيي

٦٣ - عُقدت اجتماعات مع قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، ثلاث منها بحضور ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وكذلك في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وإثر مساع مستمرة من جانب اليونيسيف ومكتب ممثلتي الخاصة، وقعت الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال خطة عمل لإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، والتزمت بتيسير الوصول إلى الأطفال في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أنشأت الجماعة آلية للتنفيذ.

دارفور

٦٤ - إثر مساعٍ من جانب العملية المختلطة، تعهدت عدة جماعات مسلحة - لم يعد لها وجود منذ ذلك الحين - بتنفيذ عدد من الالتزامات بتسريح الأطفال. فعلى سبيل المثال، شاركت حركة العدل والمساواة - جناح السلام، في نيسان/أبريل ٢٠١١، في عملية تسريح برعاية الحكومة في الجنينة تم خلالها تحديد أطفال وتسجيلهم لدى المفوضية القومية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، سجل جيش تحرير السودان/الجناح الأم (أبو القاسم) وجيش تحرير السودان/القيادة التاريخية، على التوالي، ٢٥٠ و ٧٤ طفلا لدى المفوضية القومية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

٦٥ - وأسفر الحوار الجاري بين حركة العدل والمساواة والعملية المختلطة عن إجراء مشاورات في النمسا في تموز/يوليه ٢٠١٢، أصدرت في أعقابها الجماعة أمرا قياديا يحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وقعت الحركة على خطة عمل لإنهاء تجنيد القصر واستخدامهم. وأُنشئت لاحقا لجنة متابعة وكُلفت بتنفيذ خطة العمل. وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، أكدت الحركة إنجاز عملية تحقق لتحديد الأطفال في صفوفها في مناطق شرق جبل مرة والحدود مع جنوب السودان وولاية جنوب كردفان، مما أدى إلى تسريح ١٠ أطفال تم إدماجهم لاحقا في مجتمعاتهم المحلية. وصدرت أوامر قيادية مجددة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧. لكن كانت هناك تقارير مثيرة للقلق تفيد باستمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة من جانب حركة العدل والمساواة في ولاية جنوب كردفان وجنوب السودان، على النحو المبين في هذا التقرير. وقد أثارت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح هذه المسائل مع زعيم حركة العدل والمساواة في اجتماع عقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٦٦ - واجتمعت العملية المختلطة مع رئيس جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في كمبالا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، لمتابعة الزيارات السابقة إلى المحليات الخاضعة لهذا الفصيل في جبل مرة. وأسفر الاجتماع عن إصدار أمر قيادي يحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم. ورغم استمرار الحوار مع جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، لم يؤد هذا الحوار إلى نتائج مثمرة بسبب تعذُّر الوصول إلى جبل مرة.

٦٧ - وفي عام ٢٠٠٧، وقع جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي خطة عمل مع الأمم المتحدة. إلا أن قيادته لم تصدر أمرا قياديا يحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم إلا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ولم تُنشأ آلية تنفيذية لتنفيذ الأمر القيادي إلا في آب/أغسطس ٢٠١٤.

٦٨ - وفي أيار/مايو ٢٠١٥، شاركت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في مشاورات مع قيادة حركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وجيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي في النمسا، نظمتها العملية المختلطة تحت رعاية مركز الدراسات النمساوي للسلام وحل النزاعات. وكرر الزعماء الثلاثة الالتزامات السابقة ووقعوا بيانا مشتركا بشأن حالة الأطفال في دارفور قبلوا فيه المسؤولية عن حماية الأطفال وتعهدوا فيه بإنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضدهم.

ثامنا - الدعوة وإجراءات الحماية

٦٩ - في أعقاب حوار العملية المختلطة مع قيادات المجتمعات البدوية وقبيلة المحاميد، في دارفور، أصدر الشيخ موسى هلال أمرا قياديا في تموز/يوليه ٢٠١٣ يحظر تجنيد واستخدام

الأطفال من جانب أفراد هذه المجتمعات. ودعمت العملية المختلطة نشر هذا الأمر القيادي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بدأ الشيخ موسى هلال خطة استراتيجية مجتمعية لإنهاء استخدام الأطفال في الاشتباكات القبلية في ولاية شمال دارفور، وهي الخطة التي أقرها قادة عدة قبائل من بينها الأبالة، وبني حسين، والفور، والتاما، والقِمر، وأولاد. ولم توثق العملية المختلطة أي حالة من حالات استخدام الأطفال في الاشتباكات القبلية في المنطقة منذ ذلك الحين.

٧٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بدأت العملية المختلطة بالشراكة مع اليونيسيف والمفوضية القومية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، في قرية المسيرية بولاية شمال دارفور، حملة على نطاق دارفور بعنوان ''لا لتجنيد الأطفال - لنحمِ دارفور''. وجاء اختيار قرية المسيرية لإطلاق الحملة عقب ارتفاع مفاجئ في الصدامات القبلية في ولاية شمال دارفور والتي استخدم خلالها الأطفال في القتال.

٧١ - وكما ذُكر آنفا، قامت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بزيارة إلى السودان في آذار/مارس ٢٠١٦ لحضور توقيع خطة العمل، والتواصل مع السلطات الوطنية بشأن تنفيذها وبشأن قضايا أخرى مرتبطة بحماية الطفل (انظر الفقرة ٦١). ورغم أنها رأت خلال حوارها مع كبار المسؤولين الحكوميين التزاما سياسيا بخطة العمل، فإنها شددت على أن وصول الأمم المتحدة إلى المناطق والسكان المتضررين من النزاع سيكون عنصرا حاسما للنجاح. كما دعت إلى بذل مزيد من الجهود لمساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، مشددة على أن الإطار القانوني الوطني موجود بالفعل وأن السودان صدق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

تاسعا - ملاحظات وتوصيات

٧٢ - إنني أدين استمرار الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة في السودان، ولا سيما القتل والتشويه والعنف الجنسي والهجمات على المدارس والمستشفيات. ويساورني القلق إزاء ورود تقارير تفيد بارتكاب الجماعات المسلحة السودانية في جنوب السودان انتهاكات جسيمة، ولا سيما تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب حركة العدل والمساواة. وأدعو جميع أطراف النزاع في السودان إلى التعجيل بإنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، والتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٧٣ - ويساورني القلق إزاء استمرار صعوبة وصول الأمم المتحدة إلى السكان الضعفاء، بمن فيهم الأطفال في دارفور وولاية جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق. ومما يبعث على الأسى حرمان الأطفال الذين يعيشون في مناطق متضررة من النزاع من المساعدة الإنسانية

الأساسية، بما في ذلك اللقاحات المعتادة. وأحث حكومة السودان والجماعات المسلحة على ضمان وصول آمن وسريع ودون عوائق للمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة وشركاؤها إلى الأطفال المتأثرين بالنزاع.

٧٤ - وإنني أرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لتعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، وخاصة من خلال تعزيز إطارها القانوني الوطني وتوقيع خطة عمل في آذار/مارس ٢٠١٦ لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب قواتها الأمنية. وأشجع الحكومة على مواصلة هذه الجهود والتعجيل بتنفيذ خطة العمل. وفي هذا الصدد، أحث الحكومة على تيسير وصول الأمم المتحدة بغية رصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل.

٧٥ - وأرحب بالتدابير المتخذة لتحسين الجهود المبذولة لمساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وبخاصة العنف الجنسي. وفي هذا الصدد، أدعو الحكومة إلى مواصلة جهودها الرامية إلى التصدي للإفلات من العقاب عن طريق تعزيز النظام القضائي، والتعجيل بتقديم الجناة إلى العدالة، وضمان إمكانية احتكام جميع الضحايا إلى القضاء وحصولهم على الخدمات الطبية وخدمات الدعم التي يحتاجون إليها.

٧٦ - وأشجع الحكومة على تحديد الثغرات التي سمحت بتجنيد واستخدام الأطفال في قواتها، بما في ذلك عن طريق وضع آليات قوية للتحقق من السن. وأحث الحكومة على النظر في تسجيل المواليد في الولايات المتضررة من النزاع وعلى وضع آليات للتحقق من السن أثناء عملية التجنيد باعتبار ذلك من الأولويات في جهود منع تجنيد الأطفال واستخدامهم. وتلك مسائل أثارتها ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح أثناء الزيارة التي قامت بها إلى السودان في آذار/مارس ٢٠١٦.

٧٧ - كما أرحب بإفراج حكومة السودان عن الـ ٢١ طفلا الذين احتجزهم لأكثر من سنة جهاز الأمن والمخابرات الوطني لارتباطهم بحركة العدل والمساواة، وبتسليمهم إلى الجهات المعنية بحماية الطفل و لم شمل معظمهم بأسرهم. وأشجع الحكومة والأمم المتحدة على مواصلة دعم إعادة إدماج هؤلاء الأطفال إلى أن ينجحوا في العودة إلى حياتهم المدنية.

٧٨ - وأرحب باستمرار تعاون حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد مع الأمم المتحدة لإنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وأحثهم على التقيد بالتزاماتهم، وأحث حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل التنفيذ الكامل لخطط العمل. وفيما يتعلق بجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، فإنني أشجع القيادة على مواصلة الحوار مع الأمم المتحدة واعتماد خطة عمل لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم.

٧٩ - وأرحب بتوقيع الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال على خطة عمل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بهدف إنهاء ومنع تجنيد الأطفال، إلى جانب التزامها بتيسير وصول الأمم

المتحدة إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها. وأحث قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال على ترجمة التزاماتها إلى أفعال من خلال التنفيذ الكامل لخطة عملها. وبالإضافة إلى ذلك، أحث حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال على تيسير الوصول إلى المناطق الواقعة تحت سيطرتهما من أجل تقديم المساعدة إلى الأطفال والتحقق من ادعاءات الانتهاكات ورصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل. وأشجع الجهات المانحة على دعم تنفيذ جميع خطط العمل، بوسائل منها تقديم موارد مالية إلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وكذلك توفير الخدمات لضحايا الانتهاكات الجسيمة.